الاردن: لا سيادة

الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وآخرها أمس. وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير فؤاد المجالي رفض المملكة المطلق وإدانتها الشديدة مواصلة اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وتسهيل شرطة الاحتلال الإسرائيلي هذه الاقتحامات وفرض القيود على دخول المصلين؛ باعتبارها خرقا فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومحاولة مرفوضة لفرض وقائع جديدة في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف وتقسيمه زمانيًا ومكانيًا.

الرجوب ممثلا

وناقشت الجمعية خلال اجتماعها عددا من الملفات المتعلقة بمسيرة الاتحاد وبرامجه واستحقاقاته خلال المرحلة المقبلة، إلى جانب تشكيل المكتب التنفيذي للدورة الجديدة، حيث زكت الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل رئيسا للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي للدورة 2026 - 2029، إضافة إلى تزكية أعضاء مجلس الإدارة.

كما شهد الاجتماع تكريم أعضاء المكتب التنفيذي السابق تقديرا لجهودهم ودورهم في خدمة مسيرة الاتحاد خلال الدورة الماضية، فيما عقد المكتب التنفيذي الجديد أول اجتماعاته، بحث خلاله عددا من الملفات المتعلقة ببرامج الاتحاد وخططه واستحقاقاته المقبلة.

وتحظى فلسطين بعضوية دائمة في المكتب التنفيذي لاتحاد التضامن الإسلامي، ما يعكس حضور الرياضة الفلسطينية الفاعل ضمن المنظومة الرياضية للاتحاد.

وتؤكد هذه المشاركة حرص اللجنة الأولمبية الفلسطينية على تعزيز مكانة الرياضة الفلسطينية في المؤسسات والمحافل الرياضية الإقليمية والدولية، ومواصلة طرح قضايا الرياضيين والتحديات التي تواجه الحركة الرياضية والمنشآت الرياضية في فلسطين. ويأتي الحضور الفلسطيني في أعمال الاتحاد انسجاما مع رؤية اللجنة الأولمبية الفلسطينية في تعزيز علاقاتها مع اللجان الأولمبية الوطنية للدول الأعضاء، وتوسيع مجالات التعاون والدعم للرياضة الفلسطينية، بما يسهم في تطوير الحركة الرياضية وتعزيز حضورها على المستويين الإقليمي والدولي.

فصائل منظمة

الوطني الفلسطيني، خلافا لما ورد في التصريحات المنسوبة إليه بشأن «فرض المجمع الانتخابي». وأكدت أن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الدكتور أحمد مجدلاني، لم يفرض أي آلية بهذا الخصوص، مشيرة إلى أن آلية التوافق كانت موضع إصرار من إبراهيم نفسه، وانتهى الاجتماع إلى اعتمادها بحضوره وموافقته، وبإجماع الفصائل المشاركة.

مصطفى: مصممون

الدور المصري قيادة وحكومة وشعبا في دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية. وتمنى مصطفى للسفير المصري التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة، بما يعزز العلاقات الأخوية والتعاون المشترك بين البلدين، مؤكدا تقديم كافة التسهيلات اللازمة لأداء مهامه.

من جانبه، أكد السفير المصري مواصلة بلاده دعم القضية الفلسطينية، ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني والتخفيف من معاناته، وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك، ودعم جهود تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأطلع رئيس الوزراء، أمس، رئيس منظمة الشفافية الدولية فرانسوا فاليريان، على سير العمل في تنفيذ برنامج التطوير والإصلاح المؤسسي، الذي يشكل جزءا من خطة عمل الحكومة.

وأكد مصطفى خلال اللقاء، الذي جرى بحضور وزير النقل والمواصلات محمد الأحمد، والمدير التنفيذي للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» عصام حج حسين، ومستشار مجلس إدارة «أمان» عزمي الشعيبي، أن هناك إنجازا كبيرا وتصميما على تنفيذ برنامج التطوير والإصلاح المؤسسي رغم الصعوبات ومعيقات وإجراءات الاحتلال، والعمل بالشراكة والانفتاح والمشاورات والحوار مع مؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، ما ساهم في إنجاز وتطوير العديد من التشريعات والقوانين، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وتطوير المؤسسات الوطنية والخدمات المقدمة لأبناء شعبنا وتعزيز صمودهم.

هيئة مقاومة

وتضيف 1,670 وحدة جديدة ومضافة (1,105 للإيداع و565 لمنح المفعول) تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 1,761 دونما.

وتابعت أنه خصص في شهر أيلول الجاري، دراسة 749 وحدة بهدف تثبيت مواقع استيطانية كـ «عميحاي/عدي عاد» و«عين يطاف» و«معوز»، إلى جانب 464 وحدة من أجل تسوية بؤرة «حاراشا» ضمن مخطط «تلمون» الاستيطاني.

السفير الصيني

السادس من أيلول الجاري، بحضور رئيس الوزراء محمد مصطفى، مشيرا إلى أن المشروع يشكل محطة مهمة في مسيرة العلاقات الثنائية، ومن شأنه أن يتحول بعد إنجازه إلى نموذج جديد للصداقة الصينية الفلسطينية.

وأضاف أن تقديم أوراق اعتماده للرئيس عباس شكل مناسبة لتأكيد مستوى العلاقات بين البلدين، حيث ثمن الرئيس عاليا تطور العلاقات الصينية الفلسطينية، وأكد التزام فلسطين الثابت بمبدأ الصين الواحدة، معربا عن تطلع الجانب الفلسطيني إلى مواصلة تطوير علاقات الشراكة الاستراتيجية مع الصين. وأكد السفير أنه سيولي هذه التطلعات اهتماما كبيرا خلال فترة مهمته.

وفي سياق متصل، أشار سون تشن إلى أن الصين كثفت خلال الفترة الأخيرة تحركاتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط، في ظل تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، مؤكدا أن بكين تنظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية في الشرق الأوسط، وأنها ترفض تهميشها أو التعامل معها باعتبارها ملفا ثانويا.

وأوضح أن الرئيس الصيني شي جينبينغ طرح خلال العام الجاري مواقف ومبادرات متتالية بشأن الشرق الأوسط، أكد فيها ضرورة التمسك بالحل السياسي وحل الدولتين، والدفع نحو إقامة دولة فلسطين المستقلة في أقرب وقت ممكن، إلى جانب التأكيد على مبدأ «الفلسطينيون يحكمون فلسطين»، وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، والاحتكام إلى القانون الدولي.

وأكد السفير أن الموقف الصيني يقوم على أربعة مرتكزات في التعامل مع القضايا الساخنة، تتمثل في الاحترام المتبادل وسيادة الدول، واعتماد الحل السياسي والحوار، والتمسك بالموضوعية والإنصاف، ومعالجة أسباب الأزمات إلى جانب التعامل مع تداعياتها.

وقال: إن الصين لا تسعى إلى تحقيق مصالح جيوسياسية خاصة في الشرق الأوسط، ولا تريد الانخراط في مواجهة بين المعسكرات، وإنما تضع المصالح الأساسية لشعوب المنطقة في صميم اهتمامها، مؤكدا استمرار بلاده في دعم السلام والحوار والعمل من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بمبادرات الصين العالمية، أشار سون تشن إلى أن فلسطين انضمت إلى «مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية» و«مجموعة أصدقاء الحوكمة العالمية»، معتبرا أن هذه المبادرات تحمل دلالات عملية للقضية الفلسطينية، خصوصا في ما يتعلق بالمساواة في السيادة، وسيادة القانون الدولي، والتعددية، ووضع الإنسان في المقام الأول.

وشدد على أن تطبيق هذه المبادئ على القضية الفلسطينية يعني دعم استقلال فلسطين وإقامة دولتها، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، إلى جانب الدفع نحو حل سياسي شامل وعادل ودائم.

وأكد السفير الصيني أن بلاده مستعدة لمواصلة العمل مع مختلف الأطراف من أجل تنفيذ مبادراتها العالمية، معتبرا أن حل القضية الفلسطينية يشكل جزءا لا يتجزأ من بناء مستقبل مشترك للبشرية، ومجددا التزام الصين بمواصلة جهودها للمساهمة في تحقيق هذا الهدف.

وذكر بأن العام الحالي يصادف الذكرى الـ70 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وأن الجانبين يأملان في اغتنام هذه الفرصة لزيادة تعزيز التضامن والتعاون، والعمل سويا على تحقيق الازدهار والتنمية.

وتابع أن الصين دولة كبيرة مسؤولة وصديق حميم وأخ عزيز لدول الشرق الأوسط، وتشعر بعمق بمسؤوليتها وبضرورة المبادرة إلى تحمل المسؤولية والدفاع عن العدالة والإنصاف في ظل الاضطراب، ولعب دور أكبر لإعادة الأمن والاستقرار وتحقيق الأمن والأمان الدائمين في الشرق الأوسط.

الاسرى المرضى

في الظهر، سبق أن خضع على إثره لعملية جراحية عام 2022، كما يعاني حاليا من آلام شديدة، وإهمال طبي متعمد من قبل إدارة مصلحة السجون، التي ترفض إعطاءه أي مسكن.

وفيما يتعلق بأوضاع السجن، كشف الشني لمحامي الهيئة عن سوء تعامل السجانين معهم، واستمرار التفتيشات بصورة شبه يومية، في ظل نقص في المستلزمات الشخصية. أما الطعام، فنوعيته سيئة، مشيرا إلى أن عددا من الأسرى في القسم يعانون من نقص حاد في التغذية انعكس بصورة واضحة على أوزانهم، حيث فقد هو 35 كيلوغراما من وزنه خلال فترة اعتقاله، كما أنه لا يملك سوى غيارين من الملابس، في حين يعاني الأسرى في القسم، بصورة عامة، من نقص في الملابس الداخلية.

وفيما يتعلق بـ«الفورة»، فإنها تستمر تقريبا ساعة يوميا، إلا أن مواعيدها غير منتظمة ومتفاوتة، وتتأثر بالعقوبات التي تفرضها إدارة السجن.

أما الأسير قسام عبد الكريم شبلي، المعتقل منذ عام 2019، فما زال موقوفا، وتنقل بين مركز تحقيق المسكوبية، حيث مكث 78 يوما، ثم نُقل إلى سجن عوفر لمدة شهرين، ومنه إلى سجن نفحة، حيث تعتبر هذه الزيارة الأولى له منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ونوه شبلي إلى استمرار عمليات القمع والاقتحام لغرف وأقسام الأسرى، مشيرا إلى أنه قبل ثلاثة أيام من الزيارة، أي بتاريخ 4-9-2026، اقتحمت وحدات من «المتسادا» و«اليماز» عددا من الغرف، من بينها الغرفة التي يتواجد فيها، واعتدت على الأسرى بالرصاص المطاطي وقنابل الغاز والضرب، ما أدى إلى إصابة أسيرين، دون أن يعرف الأسرى أسباب القمع.

وأفاد الأسير فادي أحمد أبو الرب، المعتقل منذ عام 2026، وما زال موقوفا، في شهادته خلال زيارة محامي الهيئة، بأنهم يتعرضون للاستفزازات والشتائم المتواصلة، في ظل استمرار القمع والتفتيش للغرف والأقسام.

وفيما يتعلق بالطعام، قال أبو الرب إن الأسرى يعانون من فقدان أوزانهم جراء سياسة التجويع الممنهج في سجون الاحتلال، حيث إنه فقد 15 كيلوغراما من وزنه.

وفي السياق، يعاني الأسير أشرف محمد الزغاري من مخيم الدهيشة، وهو معتقل منذ عام 2022 وما زال موقوفا، من إصابات سابقة قبل الاعتقال، بينها إصابة بعيارات نارية في الركبتين اليمنى واليسرى، ولا تزال الشظايا عالقة في جسده، إضافة إلى إصابة في أذنه اليسرى نتيجة عملية قمع تعرض لها أثناء وجوده في سجن عوفر قبل نحو عام ونصف.

وبين الزغاري أنه يعاني منذ ذلك الوقت من آلام وضعف في السمع وطنين في الرأس، تزامنا مع إهمال طبي متعمد بحقه، وأوضاع اعتقالية غاية في السوء من حيث المستلزمات الشخصية والقمع والإهانات وسوء الطعام.

أما الأسير أحمد مصطفى بليدي من سلفيت، المعتقل منذ عام 2025 إداريا، فيعاني من مرض السكابيوس، دون أن يتلقى أي دواء أو مرهم، ما يزيد من سوء حالته الصحية. وفي السياق، أفادت الهيئة، أمس، بتدهور الأوضاع الصحية والإنسانية لثلاثة أسرى في سجن «عوفر»، بينهم أسير مسن يعاني من أمراض مزمنة وآثار اعتداء تعرض له أثناء اعتقاله.

وأوضحت الهيئة، أن أحد هؤلاء الأسرى المرضى هو الأسير ماهر رزق عبد النعسان (60 عاما)، من قرية المغير، االذي عتقلته قوات الاحتلال في السادس من تموز 2026، عند الساعة الواحدة ظهرا، من داخل مركبته على حاجز طيار في منطقة عين سينيا، قبل أن ينقطع الاتصال به لساعات، ويتبين لاحقا أنه معتقل.

ووفقا لشهادات أسرى مفرج عنهم التقوا به، تعرض النعسان خلال اعتقاله للضرب المبرح والاحتجاز لساعات تحت أشعة الشمس، إضافة إلى إطفاء السجائر على جسده، كما صودرت مركبته لمدة أسبوع، واحتُجزت أوراق شخصية وهويات وملكيات أراضٍ كانت بحوزته.

وحسب الهيئة، يعاني النعسان من أمراض مزمنة تفاقمت نتيجة ظروف الاعتقال والإهمال الطبي، من بينها انزلاق غضروفي في الفقرة الرابعة، وكان مقررا أن يخضع لعملية جراحية قبل اعتقاله. كما يعاني من التهاب في مفصل إحدى رجليه، ومشاكل في القولون وآلام في البطن، إلى جانب آلام حادة ومستمرة في الكتف والظهر والصدر، ناجمة عن الاعتداء عليه أثناء الاعتقال، ولا تزال آثار الضرب ظاهرة على جسده.

يُذكر أن النعسان عميد سابق في الأجهزة الأمنية، ويقضي شهره الثاني من أمر اعتقال إداري مدته أربعة أشهر، وهو أب لثلاثة أبناء وأربع بنات.

وفي إفادة أخرى، قالت الهيئة إن الأسير رفيق رائد رفيق قبج (23 عاما)، من مدينة البيرة، يعاني من ارتفاع في نبضات القلب منذ ما قبل اعتقاله، ويحتاج إلى دواء لتنظيمها، كما يعاني من مرض الجرب (سكابيوس)، الذي انتشر في كامل القسم نتيجة انعدام النظافة.

والأسير قبج معتقل منذ 12 شباط 2026، وقد صدر بحقه أمر اعتقال إداري للمرة الثانية، مدة كل أمر أربعة أشهر، وهو طالب جامعي يدرس الصيدلة.

ونقلت الهيئة عن الأسير علي عبد عيد برغوثي، من بلدة بيت ريما، أن الأسرى لا يتمكنون من تغيير ملابسهم بانتظام، وأنهم يغسلونها خلال فترة الفورة دون مواد تنظيف، بسبب عدم كفاية الكميات المقدمة لجميع الأسرى في الغرفة الواحدة، إلى جانب شح الملابس الداخلية، ما يساهم في انتشار الجرب.

وأضاف البرغوثي، المعتقل منذ 15 كانون الأول 2025، أن القمع داخل القسم يتكرر في فترات محددة، من خلال اقتحام الغرف والتفتيش والعبث بمحتويات الأسرى ومصادرة بعضها، فيما تتعمد إدارة السجن منع الأسرى من أداء الصلاة بشكل جماعي، وتعاقب من يتولى الإمامة.

وطالبت الهيئة بضرورة التدخل العاجل لضمان توفير الرعاية الطبية اللازمة للأسرى، لا سيما المرضى وكبار السن، ووقف الاعتداءات والإهمال الطبي، وتحسين الظروف الإنسانية داخل سجون الاحتلال، بما يكفل حقوق الأسرى وفق القواعد والمعايير الدولية والإنسانية.

تقرير: ارهاب

وحسب معطيات أجهزة أمن الاحتلال التي أوردها التقرير، سُجل خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 660 حادثا صنفتها إسرائيل «جرائم قومية يهودية»، في إشارة إلى الإرهاب اليهودي، بزيادة ٪63 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2025، حين سجل 405 اعتداءات، وبزيادة ٪50 عن الفترة الموازية من العام السابق.

ووفقا لما نشره موقع «عرب 48»، أسفرت الاعتداءات خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري عن استشهاد ستة مواطنين وإصابة آخرين، وفقا للمعطيات الإسرائيلية، فيما أشار التقرير إلى أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» يرصد نحو ستة اعتداءات يوميا، في مستوى وصفه بأنه قياسي من الهجمات التي تسببت بإصابات أو أضرار في الممتلكات. وأضاف أن الضغط والعنف اللذين يمارسهما المستوطنون أديا إلى تهجير آلاف الفلسطينيين من التجمعات الرعوية والزراعية في مناطق «ج»، في وقت تتوسع فيه البؤر الاستيطانية والمزارع الرعوية على حساب الأراضي الفلسطينية. وأشار التقرير إلى ارتفاع بنحو ٪36 في الاعتداءات المباشرة التي نفذها مستوطنون ضد جنود وعناصر شرطة الاحتلال في الضفة المحتلة، من 33 اعتداء في النصف الأول من عام 2025 إلى 45 خلال الفترة نفسها من العام الجاري. ونقل التقرير عن ضباط كبار في قيادة المنطقة الوسطى أن ما يصل إلى ٪80 من البلاغات المسجلة في سجلات العمليات لدى بعض الألوية باتت تتعلق باعتداءات قومية يهودية، وأن اضطرار الجيش إلى تحويل قوات للتعامل معها أدى في بعض الحالات إلى إلغاء عمليات اعتقال كانت مقررة لفلسطينيين.

ورأى التقرير أن المشكلة لا تقتصر على ارتفاع حجم الاعتداءات، بل تشمل ما وصفه بـ«الإنفاذ الناقص» و«الغطاء» الذي يسمح باستمرارها، معتبرا أن غياب دعم سياسي ثابت للجيش والشاباك والشرطة يضعف قدرتها على وقف الظاهرة.

وقال إن هذه البيئة تُنتج، عمليا، شرعنة لفكرة ممارسة ضغط مستمر على التجمعات الفلسطينية، وهدم وإحراق مبانٍ في مناطق «ج» وتغيير الواقع الميداني لدفع الفلسطينيين إلى الرحيل، «تمهيدا لفرض السيادة الإسرائيلية على المنطقة».

ووصف التقرير هذا النهج بأنه «وصمة أخلاقية»، معتبرا أن «الفشل المركزي يكمن في السلوك»، لكنه أضاف أن الخلل يتجاوز الجانب الأخلاقي إلى تجاهل سلسلة التداعيات الأمنية والسياسية والدولية المترتبة عليه.

واستشهد التقرير بقائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، آفي بلوط، الذي قال في رسائل ولقاءات إن العنف «لا يحدث في فراغ، ويتغذى من غطاء جماهيري»، فيما تشير تقديرات في الجيش إلى أن امتناع حاخامات وقيادات استيطانية وسياسيين عن إدانته بوضوح يمنح شرعية للمتطرفين.

وأضاف التقرير أن ضباطا في قيادة المنطقة الوسطى يعترفون بأنهم «يفشلون يوميا في الحفاظ على القانون»، بسبب نقص الصلاحيات والأدوات القانونية وآليات الإنفاذ، وبسبب الإفراج السريع عن مستوطنين جرى توقيفهم أو إبعادهم.

وحسب تحليل لمعطيات إنفاذ القانون ضد مستوطنين في الضفة المحتلة بين عامي 2005 و2025، أغلق نحو ٪94 من ملفات التحقيق التي فُتحت في جرائم ذات دوافع آيديولوجية من دون تقديم لوائح اتهام، فيما انتهى نحو ٪3 فقط من مجمل الملفات بإدانات.

وتطرق التقرير كذلك إلى دور كتائب الحماية الإقليمية وفرق التأهب المسلحة، التي تضم مستوطنين يؤدون خدمة احتياطية في مناطق سكنهم، معتبرا أن نشاطها الواسع يطمس الحدود بين المجال المدني والمهمة العسكرية ويزيد الاحتكاك.

ونقل عن ضباط قولهم إن محاولات فرض القانون تواجه باتهامات من قبيل تبني «خطاب والمفهوم السائد في السادس من أكتوبر» أو بـ«اليسارية»، في إشارة إلى الضغوط التي يتعرض لها قادة يحاولون تقييد أنشطة المستوطنين.

البؤر والمزارع كأداة للسيطرة والتهجير

واعتبر التقرير أن ما يسميه المجتمع الدولي «عنف الدولة» يتداخل مع عنف المستوطنين، مشيرا إلى استخدام «المزارع الزراعية» والبؤر غير المرخصة للاستيلاء على الأراضي ودفع الفلسطينيين عنها، بالتوازي مع دعم من مؤسسات الدولة عبر الميزانيات والبنى التحتية.

وربط التقرير هذه الممارسات بما سماه «خطة الحسم»، التي تهدف، وفق توصيفه، إلى تهيئة الظروف لتهجير الفلسطينيين وفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة، معتبرا أن كبح المستوطنين المتطرفين بات يُنظر إليه داخل الحكومة بوصفه متعارضا مع تعميق السيطرة على الأرض.

وحذر من أن إسرائيل لا تستطيع اعتبار نفسها «دولة قانون ذات جيش رسمي» وفي الوقت نفسه القبول بإنفاذ انتقائي للقانون وغض الطرف عن العنف، مشددا على أن منح حصانة فعلية أو غطاء سياسي للعنف الآيديولوجي يقوض سلطة القيادة العسكرية وانضباط الجيش واحتكار الدولة لاستخدام القوة.

وحذر التقرير من امتداد التوتر إلى القدس والمسجد الأقصى، ولا سيما مع الاستفزازات التي يمارسها متطرفون يهود، وكذلك «إلى داخل إسرائيل وساحات إقليمية أخرى».

واعتبر التقرير أن عنف المستوطنين وسياسة التوسع الاستيطاني باتا من أكثر الأدوات فاعلية في الحملات المناهضة لإسرائيل، لأنها تقدمها، على أنها «دولة قوة وقمع وعنصرية» تدفع عمليا نحو أفكار مرتبطة بـ«التطهير العرقي للفلسطينيين».

وحذر من أن عدم مواجهة الظاهرة يوسع خطر فرض عقوبات على شخصيات وهيئات إسرائيلية، ويزيد الضغوط القانونية والدبلوماسية، ويدفع دولا إلى إعادة فحص تعاونها الأمني والاقتصادي مع إسرائيل. كما قد يؤدي استمرارها، وفق التقرير، إلى تآكل قدرة إسرائيل على تقديم عملياتها العسكرية في لبنان وقطاع غزة وسورية بوصفها «دفاعا عن النفس»، وإلى صعوبة أكبر في حشد دعم الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وخلص التقرير إلى أن «الإرهاب والجرائم القومية اليهودية» يشكلان تهديدا إستراتيجيا قد يضر بالأمن القومي الإسرائيلي، وسيادة القانون، وما وصفه بأسس النظام الديمقراطي، محذرا من أن التهاون مع العنف وتراجع أجهزة الإنفاذ وتآكل مؤسسات الدولة يهدد قدرة إسرائيل نفسها على الحكم والعمل.

وقال التقرير: «نحذر من خطر على قدرة إسرائيل نفسها على السيطرة والعمل»، مضيفا أن «الديمقراطيات التي لا تكبح القوى الراديكالية في داخلها لا تصمد»، وفق تعبيره.

وأوصى المعهد بإطلاق حملة منهجية ومتواصلة ضد عنف المستوطنين، ودعا إلى توفير غطاء سياسي علني وعملي للجيش والشاباك والشرطة والنيابة، ومنع التدخل السياسي في قرارات الإنفاذ أو نزع الشرعية عن القادة والمحققين بسبب أداء مهامهم.

كما طالب بإخضاع كتائب الحماية وفرق التأهب المسلحة بصورة كاملة لسلطة الدولة والجيش، ومنع مشاركتها المستقلة في عمليات إنفاذ أو مواجهات أو نشاطات أيديولوجية خارج إطار القيادة العسكرية.

وأوصى التقرير بإخلاء فوري للبؤر الاستيطانية المقامة في مناطق «ب»، وباستخدام الاعتقال الإداري ضد إسرائيليين «في حالات استثنائية فقط»، عندما يوجد «خطر أمني حقيقي وفوري ولا تتوافر وسيلة جنائية فعالة، مع إخضاعه للرقابة القضائية».

كما دعا إلى سحب الأسلحة والمركبات والآليات ووسائل الاتصال والمعدات التي وفرتها الدولة ممن تتوافر أدلة على استخدامها في الاعتداء على قوات الجيش أو المدنيين الفلسطينيين، مع فتح إجراءات جنائية أو تأديبية عند الضرورة.

«شبيبة التلال»

وفي السايق، كشف عن اتساع ظاهرة ضم قاصرين في سن صغيرة إلى صفوف حركة «شبيبة التلال» الاستيطانية الإرهابية، ويُصنف قسم منهم ضمن «أبناء شبيبة في خطر»، كونهم قاصرين يعيشون في ظروف تشكل خطرا عليهم ولا يتلقون الرعاية اللازمة لضمان سلامتهم ونموهم الاجتماعي السليم.

وانتشر في البلاد والعالم، مؤخرا، شريط فيديو يظهر فيه قاصران من «شبيبة التلال»، في سن 16 و17 عاما، يضرب أحدهما مسنا فلسطينيا معاقا بعصا فيما يصور الآخر هذا الاعتداء.

وقدم ناشطون في حركة «ننظر للاحتلال بعينيه» عشرات البلاغات إلى سلطات الرفاه الإسرائيلية وفي المستوطنات، خاصة في منطقتي رام اللّه والغور في الضفة المحتلة.

وسجلت اعتداءات المستوطنين الإرهابيين ضد فلسطينيين ارتفاعا بنسبة ٪560 منذ العام 2019، وقسم من هذه الاعتداءات نفذها هؤلاء القاصرون، وفقا لمعطيات «الحركة من أجل حرية المعلومات»، فيما تقدر شرطة الاحتلال أن حوالي 300 قاصر يعيشون في بؤر و«مزارع» استيطانية يشاركون في الاعتداءات الإرهابية ضد فلسطينيين.

وفي موازاة ذلك، أقيمت خلال ولاية بنيامين نتنياهو الحالية نحو 200 بؤرة استيطانية جديدة على مساحة مليون دونم بعد طرد سكان أكثر من 100 تجمع فلسطيني من أراضيهم، «وقسم من البؤر الاستيطانية الجديدة على الأقل هي أرض خصبة لوجود أبناء شبيبة في خطر الذين تسربوا من أطر تعليمية»، حسب تقرير نشره موقع «شومريم» للتحقيقات الصحفية.

وأضاف التقرير أن ناشطي حقوق إنسان إسرائيليين يحذرون من إرهاب المستوطنين ومشاركة قاصرين في ارتكابه منذ فترة طويلة، ونقل عن الناشط، د. يورام شوريك، قوله إنه «بموجب قانون الأحداث توجد معايير لما يسمى (قاصر محتاج)، أي إذا ارتكب فعلا جنائيا ويتواجد في بيئة سيئة أو في وضع يشكل خطرا عليه من الناحية الجسدية والنفسية».

وشدد شوريك على أن جهاز الرفاه الاجتماعي كله، في المجالس الاستيطانية ووزارة الرفاه، لا يوفر حلا لهذه الظاهرة، «والشعور هو أن هناك عدة إستراتيجيات للتهرب، بالادعاء أنهم لا يعرفون اسم القاصر، وإذا كانوا يعرفون فإنهم يكتبون أن الموضوع قيد العلاج، لكن في الخلاصة لا يتم فعل شيء».

شهيدان وجرحى

في قطاع غزة، فيما أصيب واعتقل العديد من المواطنين في الضفة المحتلة تزامنا مع استمرار إرهاب المستوطنين الذين نفذوا اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى المبارك.

واستهدفت طائرات الاحتلال مركبة في حي تل الهوا، جنوب غرب مدينة غزة ما أدى إلى استشهاد مواطنين وإصابة آخرين بجروح متفاوتة. كما أصيب عدد من المواطنين بقصف الاحتلال مناطق متفرقة في قطاع غزة.

وأفاد مراسل «وفا» نقلا عن مصادر طبية، بإصابة مواطنين اثنين بينهما طفلة بجروح خطيرة باستهداف الاحتلال مكان نزوحها غرب مخيم المغازي، كما أصيب 3 مواطنين جراء قصف طيران الاحتلال مجموعة من المواطنين في جباليا.

وأعلنت طواقم الدفاع المدني في غزة، أمس انتشال جثامين 17 شهيدا من مناطق متفرقة في القطاع. وقال الدفاع المدني إنه تم انتشال جثامين 16 شهيدا من حيّ الزيتون واليرموك في غزة، وجثمان واحد من مخيم النصيرات.

وأصيب مواطنان بجروح ورضوض إثر اعتداء مستوطنين عليهما في منطقة واد الشاعر شرق سلفيت.

وتسلمت طواقم الهلال الأحمر، مساء أمس، عند حاجز جبارة جنوب طولكرم، شابا مصابا بالرصاص الحي.

وأفادت مصادر في الهلال الأحمر الفلسطيني لـ«وفا»، بأن طواقم الإسعاف تسلمت من قوات الاحتلال شابا (27 عاما) أصيب بالرصاص الحي في قدمه داخل أراضي عام 1948، ونقلته إلى المستشفى، حيث وصفت حالته بالمستقرة.

واعتقلت قوات الاحتلال 16 مواطنا، بينهم خمسة أفراد من عائلة واحدة في بلدة طمون، خلال اقتحامها عددا من البلدات والقرى ومداهمة منازل المواطنين وإجراء تحقيقات ميدانية معهم في أنحاء متفرقة من الضفة المحتلة.

وشن جيش الاحتلال اقتحامات وحملة اعتقالات في جنين وقرى: رمانة، وجلبون ودير أبو ضعيف، أمس.

وأكد نادي الأسير أن الاحتلال اعتقل 7 شبان من المدينة وقرية جلبون بعد مداهمة منازلهم فجر أمس، وهم: عدي باسل قبها، ومحمد عصام نواف لحلوح، وهشام أبو غالي، ورفيق أبو شملة، وعلي رامي الدربي، ونديم ماجد أبو الرب، وفؤاد ناجح وأبو الرب. كما طالت الاعتقالات المواطن صالح أحمد عمور، من قرية رمانة، غرب جنين.

في السياق، أكد عضو مجلس بلدية دير أبو ضعيف، حاتم رواجبة لـ«الحياة الجديدة» أن جيش الاحتلال اقتحم البلدة، قبيل منتصف ليلة أمس الأول، وحتى الثالثة عصر أمس. وأضاف أن الاحتلال فتش عدة منازل، واوقف شابا، وسرق نقودا من المواطن محمد التركي. وأشار إلى أن تعطل إحدى الدوريات في منطقة الراس، دفع بتعزيزات لسحبها، وأطال أمد الاقتحام.

وقال مواطنون إن فرقا راجلة اقتحمت منطقة الدوار الرئيس في جنين ، فيما اقتحمت الدوريات محيط مستشفى الرازي، وداهمت بيوتا وفتشتها.

بدوره، قال رئيس مجلس قروي جلبون، عوني أبو الرب لـ«الحياة الجديدة»، إن الاحتلال اقتحم القرية وداهم عدة منازل فيها. وأضاف أن جنود الاحتلال أوقفوا مواطنين لعدة ساعات، بينهم أمين سر حركة «فتح»، نديم أبو الرب، قبل إطلاق سراحه.

وذكر السائق محمد بزور أن جنود الاحتلال نصبوا حاجزا على الطريق الموصل لقرية رابا، شرق جنين، ظهر أمس. وأوضح أن الجنود أوقفوا المركبات، ودققوا في هويات المارة، وأعاقوا عبورهم.

واقتحمت قوات الاحتلال مساء أمس بلدة اليامون واحتجزت عددا من الشبان ونكلت بهم. كما اقتحمت مدينة البيرة وانتشرت في محيط المسجد العمري وأطلقت قنابل الغاز السام باتجاه المواطنين. وأطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز السام قرب مخيم قلنديا، شمال القدس المحتلة.

واحتجزت قوات الاحتلال مساء أمس عشرات المركبات عند حاجز بيت اكسا العسكري، شمال غرب القدس المحتلة. وأفادت مصادر محلية بأن جنود الاحتلال أوقفوا المركبات المتوجهة من وإلى القرية، وأخضعوا المواطنين للتفتيش ودققوا في هوياتهم، ما أدى إلى اصطفاف عشرات المركبات وانتظار المواطنين لفترات طويلة. وأضافت المصادر أن إجراءات الاحتلال تسببت في أزمة مرورية خانقة بمحيط الحاجز، وسط تشديد القيود على حركة الأهالي، خاصة القادمين من إلى قرية بيت إكسا والمناطق المحيطة.

وشن مستوطنون مساء أمس عدوانا على قرية دير جرير، شرق رام اللّه ما أدى لاندلاع مواجهات مع المواطنين الذين تصدوا لها.

وأفادت محافظة القدس بأن 480 مستوطنا اقتحموا المسجد الأقصى، من جهة باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية وأدوا طقوسا تلمودية، وسط تشديد قوات الاحتلال إجراءاتها العسكرية في محيط المسجد والبلدة القديمة من القدس.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام اللّه
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر